

# كسر القوالب Breaking the mold

## #كسر القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: البحرين

كلمات مفتاحية: حقوق سياسية، مواطنة، مناصرة،  
إصلاح سياسي، حقوق إنسان، مجتمع مدني ناشئ

### تقويض المجتمع المدني وأمننة المواطنة في البحرين

| نوافل شهاب |

عدد الأفراد المسقطه جنسياتهم

٢٠١٣	٣١
٢٠١٤	٢١
٢٠١٥	٢٠٨
٢٠١٦	٩٠
٢٠١٧	١٥٦
٢٠١٨	٢٨٨

ترتب على هذا القرار ترحيل بعض المواطنين والحكم على بعضهم بالسجن في قضايا متفرقة. تضمّنت قوائم المواطنين المسقطه جنسياتهم أسماء ناشطين سياسيين وبرلمانيين سابقين فضلاً عن رجال دين وأكاديميين بحرينيين، بالإضافة إلى أسماء بعض المنتميين إلى تنظيمي داعش والقاعدة (BIRD, ٢٠١٦). وعلى الرغم من اختلاف دواعي إسقاط الجنسية في كل حالة، إلا أن بيانات وزارة الداخلية نصّت جميعها على أن إصدار هذه القرارات كان بهدف الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها وحمايتها من الأعمال الإرهابية.

تكمّن المشكلة السياسية في موضعين؛ أولاً تعطي قوانين إسقاط الجنسية سلطة التقدير إلى صناع القرار، من دون وضع مؤشرات محدّدة للجرائم التي تستوجب إسقاط جنسية مرتكبيها، وثانياً في أنّها تصطدم بشكل مباشر مع الحريات المدنية وتضيّق فضاء المجتمع المدني من خلال وضعه في كفة واحدة مع العمل المسلح.

على الصعيد الاجتماعي، تخلق هذه السياسة شريحة جديدة في المجتمع لا يمكنها الانتفاع من الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن أو الحصول على عمل. وقد يترتب عن إسقاط الجنسية الترحيل القسري، فيما يواجه أبناء المسقطه جنسياتهم،

الحق في الانتماء إلى منظومة سياسية هو الحق في الحصول على الحقوق، وبالتالي فهو يعني الاعتراف بالأفراد كـ«مواطنين»، لذلك يعتبر انعدام الجنسية بمثابة منع الأفراد من التمتع بكافة حقوق الإنسان الأساسية.

تزايد استخدام الحكومة البحرينية لسلطتها بإسقاط الجنسية في إطار مكافحة الإرهاب، بعد إصدار مرسومين ملكيين في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، يقضيان بإجراء تعديلات على قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية الصادر في العام ٢٠٠٦ وقانون الجنسية البحرينية الصادر في العام ١٩٦٣. وتستخدم هذه السياسة بشكل مباشر مع عمل المجتمع المدني البحريني، إذ نتج عنها إسقاط جنسيات العديد من الناشطين البحرنيين بسبب نشاطهم المدني.

تسلط هذه الورقة الضوء على المآزق السياساتي الناتج عن السلطة الاستثنائية لصانع القرار في تحديد الحالات المتاح فيها إسقاط الجنسية، وتستعرض أنواع النشاط المدني الذي يُقَابَل بإسقاط الجنسية، فضلاً عن الحراك الشعبي والمؤسّساتي المناهض لهذه السياسة.

### التهديد وعرض المسألة

منذ العام ٢٠١٢، أسقطت الحكومة البحرينية الجنسية عن ٧٩٤ مواطناً بحرينياً على دفعات متفرقة.<sup>١</sup>

خصوصاً الذين ولدوا بعد قرار إسقاط الجنسية، تحدّياً في حصولهم على الجنسية (OHCHR, ٢٠١٧).

## الجدول الزمني: خلفية القوانين المتعلقة بإسقاط الجنسية البحرينية

نصّ دستور مملكة البحرين لعام ١٩٧٣ في المادة رقم ١٧ على أن إسقاط الجنسية عمّن يمتلكها بصفة أصلية مُجاز في حالة الخيانة العظمى وحالة ازدواج الجنسية، فيما حظرت المادة نفسها «إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها»<sup>٢</sup>.

إلا أن صياغة هذه المادة تغيّرت في دستور العام ٢٠٠٢ لتشمل حالات أخرى لم يعرّف عنها الدستور:

- الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمّن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون.
- يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها»<sup>٣</sup>.

في العام ٢٠١٠، أسقطت وزارة الداخلية الجنسية البحرينية عن المواطن حسين النجاشي وأفراد أسرته في إطار المراجعة الدورية لأحوال المقيمين، ولكن سرعان ما أعيدت الجنسية لهم بعد إصدار مرسوم ملكي يوصي بذلك (Alwasatnews, ٢٠١٢).

في العام ٢٠١٢، أصدرت وزارة الداخلية البحرينية قراراً بإسقاط جنسية ٣١ مواطناً بحرينياً، كان النجاشي واحداً منهم. وأشار البيان إلى أن القرار جاء استناداً إلى البند الثالث من المادة ١٠ من قانون الجنسية، الذي يجيز إسقاط الجنسية عن المواطن في حالة إضراره بأمن الدولة (Alwasatnews).

في العام ٢٠١٣، أصدر الملك المرسوم الملكي رقم ٢٠١٣، الذي أضاف عقوبة «إسقاط الجنسية» على العقوبات المقررة على الجرائم المحددة في ٤ مواد من قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية (Alwasatnews, ٢٠١٣)، وتشمل الإضرار بالمرافق والمنشآت العامة، والدعوة لارتكاب جرائم من خلال المنظمات والجمعيات، والتعامل مع جمعيات ومنظمات إرهابية خارج البلاد (LLOC, ٢٠١٣).

أيضاً، أصدر الملك في العام ٢٠١٤ مرسوماً ينصّ على تعديل قانون الجنسية البحرينية الصادر في العام ١٩٦٣، والذي أتاح لوزير الداخلية، بعد موافقة رئيس الوزراء، أن يسقط الجنسية البحرينية عمّن يمتلكها، إذا انخرط في الخدمة العسكرية لصالح دولة أجنبية، وإذا ساعد في خدمة دولة معادية، وإذا تسبّب في الإضرار بمصالح المملكة أو تصرف تصرفاً يناقض واجب الولاء لها (LLOC, ٢٠١٤).

في العام ٢٠١٥، طالبت عضو في مجلس الشورى بسحب الوحدات السكنية التي تؤمنها وزارة الإسكان، من الأسر المسقطه جنسياتها (Alwasatnews, ٢٠١٥). كما أقرّ مجلس النواب البحريني في العام ٢٠١٧ مرسوماً ينصّ على وقف المزاي والحقوق التقاعدية في حالة إسقاط الجنسية البحرينية أو سحبها (Alayam, ٢٠١٧).

## مأزق السلطة التقديرية

حدّد دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ أن إسقاط الجنسية جائز في حالة «الخيانة العظمى»، لكنّه لم يضع مؤشراً واضحاً يدلّ على معايير تحديد الخيانة العظمى، وكذلك لم يحدّد طبيعة الحالات الأخرى التي يُجاز فيها إسقاط الجنسية، وهو ما أعطي صانع القرار هامشاً واسعاً في الاستنباب.

إلى ذلك، لم تحدّد القوانين المتعلقة بإسقاط الجنسية مؤشراً واضحاً للإضرار بأمن الدولة، وهو ما ظهر في تحفّظ وزارة الداخلية عن الإفصاح عن دواعي إسقاط الجنسية إذ بيّنت أنّ «الأمر يبقى رهين ما تطمئنّ إليه السلطة المختصة بإصدار قرارات إسقاط الجنسية، ولا



سيما في حالة الإضرار بأمن الدولة، باعتبار أن هذه القرارات الأخيرة مما يتصل اتصالاً وثيقاً بمسائل الأمن القومي والتي تحيطها اعتبارات قد لا يكون من الملائم لسلامة الدولة الإفصاح عنها» (Akhbar-alkhaleej, ٢٠١٧).

وقد خالف القرار الأوّل لإسقاط الجنسية، الذي صدر في العام ٢٠١٢، مبدأ الاختصاص في تطبيق القانون، إذ أصدرته وزارة الداخلية، من دون أن تكون مخوّلة قانونياً بذلك -في ذلك الوقت- (Alwasatnews, ٢٠١٣). كما أن إدراج «إسقاط الجنسية» ضمن العقوبات المحددة في قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية يقتضي محاكمة المتهمين قبل إقرار العقوبة، إلا إنّ جميع القرارات قد أصدرت قبل المحاكمة -إن غُعدت-

## فاعلية إسقاط الجنسية لحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية

إن استخدام سياسة إسقاط الجنسية لمكافحة الإرهاب يعني إعطاء الأولوية للمنظومة السياسية أي «الدولة» على حقوق الإنسان أي «المواطن»، واتجه البعض إلى ترجيح إحالة قضايا إسقاط الجنسية إلى محكمة جنائية دولية، باعتبار أن من الصعب على المحكمة الجنائية المحلية أن تحقّق الحياد في حالة اتهام «مواطن» بارتكاب جرائم إرهابية ضدّ المنظومة السياسية (Lavi). كما أن غالبية المؤيدين لسياسة إسقاط الجنسية يؤكّدون على أن اتخاذ هذا الإجراء يجب أن يكون الحلّ الأخير (Babar, ٢٠١٧)، باعتبار أنه لا يضمن إزالة خطر الإرهاب عن المجتمع.

## تقويض عمل المجتمع المدني من خلال إسقاط جنسية الناشطين

بدأت حملة إسقاط الجنسية في أعقاب مظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١، وكانت غالبية المواطنين المسقطه جنسياتهم من الناشطين والبرلمانيين الذين شاركوا في حركة المطالب الشعبية (Crushing Civil Society, ٢٠١٧). ومن المهمّ في هذا السياق النظر إلى نوعين من النشاط المدني؛ النشاط الذي يتمّ تجريمه ومعاقبه ممثله بإسقاط جنسيتهم البحرينية، والنشاط المناهض لسياسات إسقاط الجنسية في البحرين الذي تطوّر بعد استنزاف هذه السلطة.

هناك توجهان في سياسات إسقاط الجنسية الموجهة ضدّ الناشطين؛ أوّلًا، العديد ممن أسقطت جنسياتهم كانوا من أعضاء مجلس النواب الذين عملوا بشكل مكثّف خلال فترة عضويتهم على إثارة ملفات متعلّقة بالفساد إلى جانب ملفات سياسية وأمنية.

ثانيًا، تنزع هذه السياسات أيضًا إلى معاقبة الناشطين البحرينيين المتواجدين في الخارج، ويعملون على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين من خلال التعاون مع منظمات دولية مثل الأمم المتّحدة، وإصدار تقارير دورية لتقييم مدى التزام السلطات البحرينية بتطبيق

٢ «دستور دولة البحرين لعام ١٩٧٣». Legislation and Legal Opinion Commission. [http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=٢٦٧١#\\_V-XEDSxyT8F](http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=٢٦٧١#_V-XEDSxyT8F)

٣ «دستور مملكة البحرين». Shura Council. <http://www.shura.bh/ar/LegislativeResource/Constitution/Pages/default.aspx>

## توثيق البيانات المتعلقة بإسقاط الجنسية: موقع «أنا بحريني»

قامت شبكة من المنظّمات الحقوقية المتخصصة بالشأن البحريني، ومنها مركز البحرين لحقوق الإنسان ومنظمة سلام للديموقراطية وحقوق الإنسان ومركز البحرين للدراسات في لندن، بإنشاء موقع «أنا بحريني» كمرجع للإحصائيات والبيانات المتعلقة بقضية إسقاط الجنسية في البحرين. ويوفر الموقع مساحة لعرض جميع الأبحاث والتقارير الحقوقية التي تناقش سياسة إسقاط الجنسية في البحرين.

### الخلاصة

#### إقصاء المجتمع المدني من العمل السياسي والاتجاه نحو أمننة المواطننة

شكّل إسقاط الجنسية إحدى السياسات التي اتخذتها النخبة الحاكمة في البحرين لمواجهة الضغط الشعبي بعد مظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١ (Kinninmont, ٢٠١٣). أمّا التشريعات التي تسمح بإسقاط الجنسية تحت قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية فتشير إلى عملية «أمننة» الجنسية البحرينية (Babar, ٢٠١٧)، خصوصاً أن الأولوية أعطيت للمسائل الأمنية على حساب المشاركة المدنية وممارسة الحقوق السياسية للمواطنين. في حين تتجاوز حقوق الإنسان سيادة الدول وقوانينها.

إلى ذلك، يدلّ تطبيق السياسة -على أساس إثني- على أن الاستخدام المتزايد لسلطات إسقاط الجنسية يتمّ في نطاق سياسات الهوية، وبالتالي من الصعب على المجتمع المدني أن يؤثّر على هذه السياسات من دون تحقيق مبدأ المواطنة عن طريق عقد اجتماعي يكفل للمواطنين حقوقهم السياسية والمدنية بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية أو الطائفية.

ومن الأهداف التي قامت عليها مظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١، رغبة الشعب في التحوّل من حالة «المبني للمجهول» إلى حالة «المواطنة» التي تستلزم المشاركة الفاعلة في العمل السياسي. ونتجت سياسة إسقاط الجنسية كردّ على هذه الرغبة الشعبية.

لم تنجح محاولات المجتمع المدني داخل البحرين في مجابهة هذه السياسة أو تحقيق تأثير في نهج التشريعات لأنها أُصدرت لتقويض عمله السياسي. كما أن محاولات النشطاء التأثير من الخارج لا تخلو تحوّلًا في طبيعة التفاعل مع صنّاع القرار المحليين.

من المهمّ أيضًا الإشارة إلى أن الحراك القاعدي في منطقة الدراز ربّما أتى احتجاجًا على إسقاط الجنسية عن رمز ديني، وليس احتجاجًا على سياسة إسقاط الجنسية بشكل عام، وبالتالي لم يخرج هذا الحراك أيضًا عن نطاق سياسات الهوية، ولم يتمكّن من خلق أي تغيير، فضلًا عن عدم مساءلة قضية إسقاط الجنسية في مجلس النواب البحريني، ويعود إلى كون هذه السياسات مُررت وطبّقت من خلال إصدار مراسيم ملكية، ما يعكس صعوبة التأثير الشعبي في سن التشريعات والسياسات في البحرين في ظلّ الصلاحيات المحدودة لمجلس النواب

الاتفاقيات الدولية المُصادق عليها. تهدف هذه السياسة إلى تقويض عمل النشطاء المتواجدين في الخارج عبر إقصاءهم الانتماء السياسي الرسمي لبلادهم وبالتالي إبطال فاعلية نشاطهم وتعاونهم مع المنظمات الدولية (ADHRB, ٢٠١٧).

كما أنه من الصعب تفكيك نوع النشاط المدني المُعاقب بإسقاط الجنسية من دون الأخذ بالاعتبار أن غالبية الضحايا هم من الناشطين البارزة والعجم (ADHRB, ٢٠١٧)، وهو ما يوحي بوجود نزعة إثنية في تطبيق السياسة.

### الاستراتيجيات والتكتيكات: المجتمع المدني في مواجهة سياسة إسقاط الجنسية

خلال العامين الأوليين لتطبيق هذه السياسة، أقامت الجمعيات السياسية البحرينية المعارضة ندوات ووقفات تضامنية مع المواطنين البحرينيين الذين أسقطت جنسيتهم، شارك فيها أفراد من أسر الضحايا إلى جانب محامين بحرينيين وأكدوا على عدم دستورية هذه القرارات (Alwasatnews, ٢٠١٣) وذلك من خلال:

#### محاولات الطعن في قرار إسقاط الجنسية قانونيًا

شكّلت مجموعة من المحامين البحرينيين هيئة للدفاع عمّن أسقطت جنسيتهم (Alwasatnews, ٢٠١٥)، وتقدّم المحامي البحريني محمد التاجر برفع دعوى ضدّ قرار إسقاط جنسية المواطن إبراهيم كريمي، باعتبار أن القرار يحمل شبهات دستورية، لأنه صدر عن جهة ليست صاحبة اختصاص (Alwasatnews, ٢٠١٢)، إلّا أن القضاء البحريني رفض هذه الدعوى (Alwasatnews, ٢٠١٤)، وحكم لاحقًا بإبعاد كريمي عن البحرين (Alwasatnews, ٢٠١٦).

#### الاحتجاجات في منطقة الدراز

في حزيران/يونيو ٢٠١٦، أصدر الملك مرسومًا ينصّ على إسقاط الجنسية البحرينية عن المرجع الديني عيسى قاسم، بالاستناد إلى المادة ١٠ من قانون الجنسية البحرينية وتوصيات المجلس الوطني التي تنصّ على «إسقاط الجنسية البحرينية عن مرتكبي الجرائم الإرهابية والمحرّضين عليها» (Alwasatnews, ٢٠١٦).

وتجمّع العديد من المواطنين احتجاجًا على هذا القرار حول منزل قاسم في منطقة الدراز (BBC, ٢٠١٦)، ولجأت السلطات لمواجهة الاحتجاجات بحلّ أمني فأغلقت المنطقة ووضعت نقاط التفتيش لمنع غير المقيمين من الدخول، وانتهت هذه الاحتجاجات بعد عام بإطلاق حملة أمنية لتفريق المتظاهرين (Alwasatnews, ٢٠١٦).



- الوسط تنشر نص مرسوم إسقاط الجنسية عن الشيخ عيسى أحمد قاسم. (٢٠١٦). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/1133361.html>
- Bahrain Revokes Top Shia Cleric Isa Qassim's Citizenship. (٢٠١٦, June ٢٠). BBC. Retrieved from <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-36578000>
- الداخلية: ه حالات وفاة في صفوف خارجين عن القانون. (٢٣ May, ٢٠١٧). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/1243126.html>
- Ana Bahraini: A Dedicated Network on Revoking Citizenship in Bahrain. Retrieved from <https://www.anabahraini.org/2018/02/23/ana-bahraini-a-dedicated-network-on-revoking-citizenship-in-bahrain/>
- «مرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية». Legislation and Legal Opinion Commission. [http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=30465#\\_XEDpJi2B2-U](http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=30465#_XEDpJi2B2-U)
- «قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام ١٩٦٣». Legislation and Legal Opinion Commission [http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=71239#\\_XEDoty2B2-W](http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=71239#_XEDoty2B2-W)
- مشروع كسر القوالب**
- أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنديرية والتعليمية والصحية والبيئية.
- شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.
- برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات**
- يمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا وأسفًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محددة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.
- معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت**
- يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.
- Bahrain's Compliance with the International Covenant on Civil and Political Rights. (٢٠١٧, July ٢٤). Retrieved from [https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared\\_Documents/BHR/INT\\_CCPR\\_ICO\\_BHR\\_28328\\_E.pdf](https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared_Documents/BHR/INT_CCPR_ICO_BHR_28328_E.pdf)
- Submission for Bahrain's List of Issues Prior to Reporting (LOIPR) under the Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Rep.). (2017). Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain. Retrieved from [https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared\\_Documents/BHR/INT\\_CERD\\_IC\\_S\\_BHR\\_28077\\_E.docx](https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared_Documents/BHR/INT_CERD_IC_S_BHR_28077_E.docx)
- إسقاط الجنسية عن ٣١ بحرينياً بينهم رجال دين ونايبن سابقان ومحام. (٢٠١٢, November 1). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/714002.html>
- الملك يصدر مرسومين بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية و تنظيم جمع المال للأنغراض العامة. (٢٠١٣, July ٣١). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/797321.html>
- الكوهجي تطالب بحرمان أسر المسقطه جنسياتهم من الإسكان. (٢٠١٥, December ٢٧). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/1061562.html>
- وقف المزايه التقاعدية عن المسقطه جنسياتهم. (٢٠١٧, June ٧). Alayam. Retrieved from <http://www.alayam.com/alayam/Parliament/656188/News.html>
- Stop Revoking Citiznships – BIRD Publishes Full Documentation Retrieved from <http://birdbh.org/2016/02/revoked-citizenship/>
- المحكمة الإدارية ترفض إلغاء قرار وزير الداخلية بإسقاط الجنسية عن ثمانية. (٢٠١٧, February ٢٤). Akhbar-alkhaleej. Retrieved from <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1059646>
- Kinninmont, J. (٢٠١٣). Citizenship in the Gulf. In The Gulf States and the Arab Uprisings. Retrieved from [https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle East/0713ch\\_kinninmont.pdf](https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0713ch_kinninmont.pdf)
- Lavi, S. (n.d.). Citizenship Revocation as Punishment: On the Modern Bond of Citizenship and Its Criminal Breach. University of Toronto Law Journal, ٦٤. Retrieved from <https://www.law.utoronto.ca/documents/conferences/2/Constitutionalism09-Lavi.pdf>
- Babar, Z. (٢٠١٧). The "Enemy Within": Citizenship-Stripping in the Post-Arab Spring GCC. The Middle East Journal, ٤١(٤), ٥٤٣-٥٦٠. Retrieved from <https://muse.jhu.edu/>
- Citizenship as Political Tool: The Recent Turmoil in the MENA and the Creation and Resolution of Statelessness. (٢٠١٤). Albarazi, Z., & Tucker, J. Tilburg Law School Research Paper. Retrieved from [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2376426](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2376426)
- Crushing Civil Society (Rep.). (٢٠١٧, June). Retrieved from [https://www.adhrb.org/wp-content/uploads/2017/06/2017.6.5\\_crushing-civil-society\\_web.pdf](https://www.adhrb.org/wp-content/uploads/2017/06/2017.6.5_crushing-civil-society_web.pdf)
- ٢٨ مارس المحكمة تنظر في أولى قضايا المسقطه جنسياتهم. (٢٠١٣, March ٢٨). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/743411.html>
- قانونيون: إسقاط جنسيات ٣١ بحرينياً يخالف دستور البحرين. (٢٠١٣, October ٣١). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/824356.html>
- ٤ أشخاص يرفعون دعوى ضد مرسوم إسقاط جنسياتهم. (٢٠١٥, February ١٦). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/962311.html>
- التاجر: "الاستئناف" تؤيد إبعاد كرمي واسفنديار خارج البحرين. (٢٠١٦, March ٨). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/1088138.html>
- القضاء يرفض دعوى إبراهيم كرمي لإلغاء قرار إسقاط جنسيته. (٢٠١٤, April ٢٩). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/880824.html>
- منع كرمي من الطعن قضائياً في إسقاط جنسيته. (٢٠١٢, December ١١). Alwasatnews. Retrieved from <http://www.alwasatnews.com/news/722553.html>

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi\_aub

@ifi\_aub